

تحفة لأخيار

فيما يتعلق بالكسب والاختيار

تأليف الفاضل العالم العلامة الإدراكة اكبر العظمة

سيد الفادر بن عبد الله المجاوي الحسني

لأستاذ بالمدرسة العليا بالجزائر

تبعنا الله بعلومه واعاد علينا من عظيم بركاته

أمين



طبعة ١٢١١
١١٠٥

في مطبعة بولاق القاهرة في شهر ربيع الثاني سنة ١٢١١ هـ



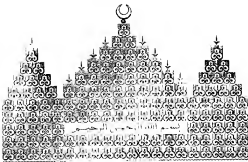
رسالة محتوية على مقدمة وستة أصول وخاتمة * طالبا منه تعالى
ان يجعل منفعاتها دائمة وسميتها

تحفة الاخيار فيما يتعلق بالكسب والاختيار

ومنه تعالى اسأل لآلئها على النعمان انه ولي التوفيق والاكرام

مقدمة

اتفق جميع اهل الاسلام على ان المحدثات من الاجسام وما عدا
الافعال من العرصات انما هو من خلقه تعالى حسب مشيئته وتقديره
ليس فيها تأثير ذاتي المدرة فيه وكاد يعزوب بذلك عبدة الاحجار
فال عز من فائل (ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن
الله) واما افعال العباد بما كان منها طبيعة نحصل بطبع الجسم من غير
توفيق على شيء كخروج الماء عند رفوف العبد عليه او فائمة بالعبد
من غير شعوره بها كالتمرد وطعم الغذا او كانت بشعوره لكن من غير ارادة
كالموت والصحة وحركة يد المرنعش او كانت بالارادة لكن من غير
فكرة كطريق الانسان اجبان عبيد عدد نفوس حدود محبات منها
فهذه الانقسام ملحقة بما تقدم من انه لا تأثير فيها الا للمخالف الحق



نحمد من بنوہمہ بہتفعم ہی ریاض التحقیق * وبتسدیدہ
 یجنتی ثمار التحریر والتدقیق * ویدایمہ تنجلی ظلمات الخطا
 عن نور الصواب * وبعافیتہ تسہل کلامور الصعاب * جدا
 یجمع للعبد فی الدارین نعماً * ویطرح عنہ ہمہ نلماً * ہسبحانہ
 من کریم اذا احب عبدا رفع عنہ الحجاب * واجاز علیہ من بحر
 کرمہ ما یشاء بغير حساب ووصلی علی من ارسل بالادین القوم *
 وعلی ءالہ واصحابہ وکل من لدہ قلب سلیم * وبعد فانہ لما اجترأت
 کلامہ جرفاً ثلاثہ اہل سنتہ وفدوہ بہ وجہ ربہ وکل ہرفہ تشنع علی
 مقابلتہا * وتروم ردہا الی طوبیہا واخلفت اراء اہل السنۃ فی
 معنی الکسب وفتاروا * ما بہم بالاجاب والسلب طہری ان
 اجمع جیع حذہ لاموال * لیزول بحوالہ تعالی التلبیس ولاشکال ہی

في لأزل وفضلها وفدورها وحلق قدره العبد عليها ومياه اليها واختياره
 ايها بحيث يستحيل تركها لانه يجب وفوع ما اراد الله ويتعذر
 تخلف مراده عن ارادته فانكروا عند ذلك حكمة الله في خلقه
 وامره واذا حدث الذنب من احدكم وعوقب يقول لا ذنب له فيما
 جاء وانما الفاعل سواه والمحرك غيره ويدبر بالنع بان ذلك لا يستلزم
 عدم الكسب بالمعنى الذي سنذكره وبالنفص بانه يلزم منه بطلان
 الاموال والنهي والثواب والعقاب والمدح والذم والمعارضة بما يدل على
 تحق الكسب من ضرورة الفرق بين حركة الباطش والمرتفعش
 ومن السمعات كقوله تعالى (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) وكقوله
 تعالى (كل امرئ بما كسب رهين) وامثالها وباللزام بان يعاقبوا
 ويعذبوا حتى يتوبوا عن هذه العبيدة الباسدة فان تنجسوا وصاحوا
 فيل لهم ان تعذبنا اياكم من الله ونحن مجبورون على زعمكم فان
 لم تعذبونا بالذدر فكيف فحتججون به فيما تركتكم ولاحتجاج بالذدر
 في الذنوب بنهي البطلان فان الظالم لو احتج بالذدر لاحتج
 ظالمه به ايضا اي معاقبه اكثر مما يستحق ولو كان الذدر لم يحسن
 لوم احد احدا وحاصله ان القول باطل لا بعقل ولا بعقيد

تعالى بئى منها قسم آخر وهو المقصود بالبيان وهو ما يحصل بعد الفكرة
والروية بأن تبيح لا إرادة اليد بعد ظهور اكبر والصلاح فى فعله
وهذا القسم يشاركت القسم الأخير من الأقسام السابقة فى انبعث
لا إرادة ويعارفه فى سرعة انجلاء الحير وبطنه وتسعى هذه لا إرادة
الحاصلة بعد الروية اختياراً فهذا القسم اختلج فيه ارباب الآراء
على عدة أنحاء فمنهم من قال بالفدر ومنهم من قال بالكبر ومنهم من
قال بالكسب ومنهم من شاء الله كل مذهب من هذه المذاهب وكما
ظهور كل تنويع على بيان قول الآخر لها بينها من التنازل ولاشياء
تبيين باسدادها فلهذا ذلك وجب ان يذكرها أولاً ليتبين ما هو الحق
بافسول

الفصل الاول فى اهل اكبر

اعلم انه قد ذهب الكهنية وهم اصحاب جهم بن صفوان الترميذي
الى ان المؤثر فى جعل العبد هو قدرة الله تعالى فقط لا التلقدة العبد
لا ايجاداً ولا كسباً وليس له فيه اختيار رأساً وقالوا ان افعال العباد
انما هي افعال الله صدرت من محض الميمنة وصرفت لا إرادة وانها
ليست بمقصود بها مصالح العباد والعباد فيها بمنزلة اوراق الشجر
فى حركتها عند مهب الريح وذلك لان الله تعالى علم افعال العباد

محلها مثلا حركة زيد رفعت بقدرة الله في غير من قامت به القدرة وذلك الغير هو زيد مثلا ورفعت بكسب زيد في المحل الذي قامت به قدرة زيد كذا في التاريخ ويقال ان في خلق الفاتح حسنا بالنسبة الى الخالق وانه في خلق الشياطين حكما لا بعلمها الا هو وما ذكره بعض المعتزلة من ان علة اسناد بعض الالفعال الى العبد واستحالة اسناده اليه تعالى كالزنى والسرفة اماراة على ان الفعل مخلوق للعبد منقوض بصحابة الخمادات كمن اس اخبر فانه يستند اليه وليس مخلوق له والتحقيق فيه ان الالفعال الصادرة من العبد والقائمة به يستند كل منهما الى العبد بكسبه اياها وفيماها به فيقال اعطى زيد ومنع واكل وشرب وفام ونام وكذا يصح اسناد خلقها كلها اليه تعالى بان يقال خالق الزنى ولا يذكر الشر الا مع التخيير ويقال خالق الزنى والعينه وهو الضار النافع وكذا يصح ان ينسب اليه تعالى من الالفعال ما فيه معنى التأثير كقول تعالى (فام تفتاؤهم ولكن الله قناهم) وكقول صلى الله عليه وسلم للاشعرين (ما حلتكم ولكن الله حلتكم) ولا ينبغي مراعاة الادب فيه وانظر الى ادب اخبر عليه الصلاة والسلام رحمة وال (اذا مرضت فهو يشفينى) ولم يسل امرعنى واما ما فيه معنى التأثير فلا ينسب اليه تعالى فلا يقال فام وفعد ويزول الوارد من هذا الباب

الفصل الثاني في قول اهل الفدر

اعلم انه ذهب المعتزلة وهم اصحاب واصل بن عطاء الى نفي الفدر عن الله تعالى والبيان لانفسهم وزعموا ان افعال العباد ليست مخلوقة لله الخالق واسما هي خالقهم وابداعهم باختيارهم ومشيئتهم وان المؤثر فيها قدرتهم فقط وانهم ياتون بالقبائح بارادتهم بدون مشيئة الله وارادته بل على خلاف مراد الله قالوا وكيف يقال انه امرهم بالاعتناء وقد منعهم منه ونهاهم عن الكفر وقد جعلهم عليه ويصرهم عن الاعتناء ثم يقول انني تصرهمون وينشئ فيهم الكفر ثم يقول لم تكسبوا واستدلوا عليه بأنه لو لم يكن للعبد استقلال في افعاله لطل المذبح والذم والتواب والعقاب وبأن من الافعال قبائح كالظلم والزنى ونحوها ولو كانت مخلوقة لله تعالى يلزم نسبة الفسخ الى الله تعالى عنه واللوازم باطلان فاللزام كذلك ورد بأن ما ذكر من المذبح وغيره لا يتوقف على الخلق بل يكفي فيها الكسب وقولهم لو كانت القبائح مخلوقة لله تعالى يلزم نسبة الفسخ اليه سبحانه فلما نعم يلزم نسبتها اليه لكون بانها مخلوقة له وهذه النسبة لا توجب نقصان المنسوب اليه وانما يوجب نقصان نسبتها اليه بانها مكسوبة له اذا الكسب وفروع الفعل هي محل القدرة الحادثة واخلف وقوه بالقدرة القديمة لا هي

جعل العبد لو كان بتأثيره لكان عالما بتوصليله وبطلان اللزوم يظهر في مثل العالم والمأشئ ولو لم يكن لقدرته مدخل أصلا لبطل المدح والذم ثم انهم اختلفوا في ان مدخليتها شرط للتأثير او شرط من المؤثر في أصل الفعل او مؤثر في رصده بكونه كسبا او بكونه طاعة ومعصية او مؤثرا في نفسه باذن الله فالتأثير اعادة واما كونه مؤثرا فالتأثير حقيقيا كما قال المعتزلة فقد تقدم وحده بطلانه بهذه افعال اربعة نذكرها قولا قولا القول الاول ذهب الشيخ الاسعري الى انه لا تأثير لقدرة العبد الا في كون الفعل كسبا اذ الفعل الذي لا يكون مقارنا لقدرة كحركة الاربعاء لا يوصف بكونه كسبا ولا تأثير لها بالنسبة لذات الفعل نعم لها دخل فيه على سبيل الشرطية وذهب القاضي ابو بكر الباقلاني الى ان قدرة العبد مؤثرة في كون فعله كسبا وطاعة او معصية فقال في مثل لطم البتيم ناديا او ابذا ان ذات اللطم واقعة بقدرته تعالى فقط وكونه طاعة على الاول ومعصية على الثاني وبرد عليهما ان هذه الصغائر امور اعتبارية اذ الصفة الاولى قلزم جعل العبد باعتبار مقارنته بالقدرة الحادثة اصطلاحا والآخر ان باعتبار مراقبته لما امر الله تعالى به او مخالفته له فلا وجه لجعلها اثر القدرة وايضا برد عليهما ما يرد على الكبرية فانهما لا يجعلان لقدرة العبد تأثيرا في أصل الفعل مثلهم القول الثاني ذهب طائفة من أهل السنة الى ان قدرة العبد شرط

الفصل الثالث

في تحقيق ما هو الحق وهو مذهب اهل السنة

ذهب اهل السنة الى العدل حيث اعرضوا عن الاجراء والتعريض
بجعلوا بين المذيعين مذهباً ثالثاً خرج من بين جرت ودم لنا خلاصا
وهو انه تعالى خالق للمحادثات بأسرها والاجمال الاختيارية من جهتها
وان لقدرة العبد مدخلا فيها ولاجل هذا الدخل يقال انها مكسوبة
للعد وتنسب اليه واتكمن ثابتن بالسعيات والعفائات كما هي
مبسوطة في كتب القوم ومنها قوله تعالى (انا كل شيء خلقناه بقدر)
وفوله جل ذكره (والله خلقكم وما تعملون) اما على ان ما مصدرية
بطاهر واما على انها موصولة ولانها كما تشمل على الاحجار المنحوتة
كذلك تشمل على الاجمال التي يكتسبها العبد من الحركات
والاوضاع والهيئات وهي المتعارف بها لا انا اذا فلما افعال العباد
مخلوقة لله تعالى لم ترد بالفعال المعنى المصدرى الذي هو الابداع
والايقاع لانه امر اعتباري لا وجود له حتى انكاره فلا يتعلق به
الخلق بل يزيد الاصل بالمصدر وهو متعلق الابداع والايقاع اي ما
يشاء هو من الحركات والسكنات اذا لقول بان السرير مصنوع للجار
بواسطة مختلفة غريب الحركات المخصوصة التي اكتسبها ومنها ان

الضلال انتهى كلام الكوراني وما يوجب الحيرة ان العلامة ابن النسيم مع ذكره القول السابق الذي نسبته الى الاشعري قد انكر عليه انكارا بليغا ورد عليه ردا شنيعا الى ان قال قلت الذي قاله الامام في النظامية ان القدرة الحادثة لها تأثير اقرب الى الحق مما قاله الاشعري والباطلاني ان لا تأثير لها بلا ادري ان انكاره على الشيخ مع نفسه لكلامه السابق هل هو بسبب انه لم يحمل الباء في قوله يكون الفعل بقدرة حادثة على السببية وانما حمله على المصاحفة لما بدا له من فوائده السياقي فلا يكون «ذا مبيدا لتأثير القدرة الحادثة ايضا كما هو المشهور ويشهد لهذا الوجه ما ذكره المحقق الفونجعي في شرح التجريد ان الكسب عند الاشعري يفارقه الفعل بقدرة الحادثة من غير ان يكون لها تأثير فيه وما يزيده ايضا ما ذكر في شفاء العليل بقوله قال الاشعري والباطلاني الواقع بالقدرة الحادثة كون الفعل كسبا دون كونه موجودا او محدثا بكونه كسبا وصفا للموجود بمثابته كونه معلوما انتهى بهذا نص على انه لا اثر عنده للقدرة الحادثة في مقدورها كما انه لا اثر للعلم في معلومه انما اثرها في وصف المقدور بكونه كسبا اذ لو لم تكن القدرة الحادثة كما في حركة الموقعش لم يوصف الفعل بكونه كسبا اذ الكسب يفارقه الفعل في القدرة بهذا الكلام من الاشعري يحمل الباء في قوله المذكور في عامة كتبه الكسب وفروع

للتأثير المؤثر في فعله وإيجاده آياه ومن قال به الشيخ الأشعري
والشيخ أبو منصور المازيندي على اختلاف بينهما في أنه هل من
العبد شيء يكون له مدخل في فعله أم لا يقال إلى الثاني الأشعري
والى لأول المازيندي وأما كلام طريل الدليل ليس هذا محلنا وما
ذكرنا من أن القدرة الحادثة لا تأثير لها رأسا لا بالاستقلال ولا بمرور
هو الذي نسب القوم إلى الأشعري وذكر العلامة ابن القيم في كتابه
المسمى بهاء العليل في مسائل النضا والحكمة والتعليل أنه قال
الأشعري في عامة كتبه معنى الكسب أن يكون الفعل
بقدرة حادثة ومن وقع منه الفعل بقدرة قديمة فهو باعل خالق ومن
وقع منه بقدرة حادثة فهو مكتسب اه قال الشيخ إبراهيم
الكوراني بعد ما نقل الكلام السابق من ابن القيم ما نصه أنه لا يخفى
على المتأمل المنصب أن هذا النص من الشيخ الأشعري يدل على
أن الفعل واقع بقدرة محدثة وأنه المسمى كسبا عنه ومن المعلوم أن
الواقع بالقدرة انزعا ولا لم يكن واقعيا بها ولا اثر فرع التأثير غاية الأمر
أنه لم يطلق على العبد أنه خالق بل مكتسب وهو رعاية لأدب في
امر إلهي موهم خلاف المقصود وهو كما قال امام الحرمين أن القدرة
الحادثة مؤثرة باذن الله لا استقلال واستحال إطلاق القول بأن العبد
خالق أعماله بأن فيه خروج عما درج عليه السلف وافتحام ورطات

الى الله تعالى (فل لا ملكت لنفسى نفعا ولا ضررا الا ما شاء الله)
وانحرافا عن القرآن وعما اجمع عليه المسلمون وزعموا انهم يفسدون
بالقدرة على اعمالهم دون ربهم واثبتوا لانفسهم غنى عن الله عز وجل
انتهى بليس بمقطوع الدلالة عن المواد لانه نقل قول اهل الاعتزال
بحذافره وباطاله بما ذكره القول الثالث للاستاذ ذهب الى ان قدرة
العبد شطر من المؤثر يصعله واقع بمجموع القدرتين على ان يعاقب
المجموع بالفعل نفسه ويؤثر في ذاته ذال العلامة عبد الكظيم في
حاشيته اكنيا الى وانما هو بمعنى ان قدرة العبد غير مستقلة والتاثير اذا
انضمت اليها قدرة الله صارت مستقلة بتوسط هذه الاعانة وهذا قريب
من الخفى وان اشتهر في الكتب الكلامية انه جعل كلا منهما مؤثرا
لأما ونحو بر اجتماع مؤثرين على اثر واحد باطل بخلاف ما ذكرنا
فانه دخول مقدور تحت قدرتي احدهما قدرة الاختراع والاخرى
قدرة الاكتساب فانه جائز وانما لمحال اجتماع مؤثرين مستقلين
على اثر واحد وما نص عليه الامام ابو حنيفة في الفتاوى لا كبر بقوله
وجميع افعال العباد من الحركة والسكون كسهم على الخفيشة والله
خالقهما انتهى فلهذا يسهو بعض العلماء بما يوافق مذهب الاستاذ
والذى يظهر انه مطابق لما قاله امام الحرمين [القول الرابع ذهب كثير
من المحققين من اهل السنة الى ان العبد ليس بمطلق ولا مؤثر

الفاعل بقدرة حادثة على المصاحفة لأعلى السبب ولولم يحمل لأعلى السبب يكون هذا يانا لرجوعه عند أبي عن قوله المذكور في عامة كتبه ولا يمكن أن يجعل منه القول فولا أولا مرجوعاً عنه لما نثله الشيخ الكوراني عن ابن القيم أنه ذكر في كتابه غياة العليل أن الذي استقر عليه رأي الأشعري أن القدرة الحادثة لا تأثير لها انتهى والطاهر أن ابن القيم لم يفكر على الأشعري إلا لما رأى أن كلامه هذا محتمل وأن كلامه المقطوع الدلالة دال على عدم تأثير القدرة الحادثة في أصل الفعل لا بالاستقلال كما قال أهل الاعتزال ولا بدونه حكماً قال كلاماً ولو لم يكن كلامه مقطوعاً به لما سأل له هذا الشنيع وأما ما ذكر الأشعري في كتابه الموسوم بالأبانة التي هو مآثر تصانيفه كما أجاد بعض المحققين بما قصد

أما بعد فإن كثيراً من المعتزلة وأهل الفدر مالت بهم أهواؤهم إلى تعلية رؤسائهم ومن مضى من أسلافهم جادلوا القرآن على آرائهم فأولوا لم ينزل الله به سلطاناً ولا أوضح به برهاناً إلى أن قال وزعموا أن الله يشاء ما لا يكون ويصنع ما لا يشاء خلافاً لما أجمع عليه المسلمون من أن الله (ما شاء كان وما لم يشاء لم يكن) ورد القول (وما تشاءون إلا أن يشاء الله) فأخبروا لا تشاء شيئاً لا وقد شاء أن يشاء إلى أن قال ويؤمنون أنهم يملكون الضر والنفع رد القول

فاما بالنسبة الى ما هي اسباب له كذلك خافى في العبد فدره واستطاعت فيكسب العبد بها افعاله التي فضلها الله وفدورها وارادها بصار لدره العبد فالتبر لتأثير الاسباب العادية مثل سبب الاكل لحصول الشبع وانما المؤثر حقيقة هو فدره الله اذا لقدرة المحادثة التي وجدت بها لا افعال انما هي من خلفه تعالى بالكسب على هذا القول يحصل للعبد بفدورته المؤثرة بأن الله ما تعلقت به مشيئته التابع في التعلق به لمشيئة الله وهذا هو مختار القاضي الشافعي كما صرح به في غير موضع من تفسيره قال في قوله تعالى (انزل من السماء ماء فاخرج به من الثمرات رزقا لكم) خروج الثمار بفدره الله ومشيئته لكن جعل الماء الممزوج بالتراب سببا في اخراجها ومادة لها كالغظية للحيوان بان اخرى عادله باجاسة صورها وكييفياتها على المادة الممزوجة منهما واودع في الماء قوة باعليه وفي الارض قوة قابلية يتولد من اجتماعهما انواع الثمار وهو قادر على ان يوجد الاشياء كلها بلا اسباب ومواد كما ابداع نفوس المواد والاسباب ولكن في انشائها مدرجة من حال الى حال منافع وحكم يحدد فيها لاولى لا بصار عبس وسكودا الى عظيم فدرته ليس ذلك في ايجادها دفعة انتهى قال السيد محمد البرزنجي في شرحه عليه اشار بالاول الى ما هو المشهور عند الاسامرة والثاني ما هو التفتيش عنده من ان الاشياء اسبابا

[وان الله تعالى خالق العبد قوة بها صبح تكليفه وانها تؤثر فيما فعلت
 به مشيئة من افعاله للاختيارية بعون الله اذا شاء لا مستغفلا وان الله
 تعالى خلق اجفال العباد بالعباد مراعاة للحكمة وان العباد كاسبون
 لها باذن الله لا بالاستقلال وان فطرة العبد موقوفة على نفس الجعل دائية
 عاديا باذن الله تعالى (وايضاح ذلك ان الله القادر على كل شيء كما
 افقتت حكمته ايجاد بعض ما بواسطة اسباب اوجدها اولاً وجعلها
 اسباباً له مع الكمال الذاتي والاستغناء المطلق وان الله لغني عن
 العالمين او انما هو حكيم لا حاجة ومن هذا الباب امره المؤمنين بهو
 تعالى بحكمته يفيض النبات بالماء وينزل الماء بالسحاب ويثير السحاب
 بالرياح وينشيء النار والنباه بالثمرين ويوجد الولد بالابوين
 ينسب الشيء الذي وجد بسبب الى الله تعالى تارة اذ هو الخالق
 للسبب والى السبب اخرى لوقوعه به باذن الله بلا واسطة قال تعالى
 (وما خافي ان ذكر ولا نهي) وقال صلى الله عليه وسلم (اذا دلاماء
 الرجل ماء المرأة ذكرا واذا دلاماء المرأة ماء الرجل انهي) وقال تعالى
 (يضل من يشاء ويهدي من يشاء) وقال (واذلهم السامري) (وقال
 واذك التهدي الى صراط مستقيم) وقال صلى الله عليه وسلم لعلي
 (لان يهدي الله بك رجلا واحدا خير من ان يكون لك حمر النعم)
 فكما انه تعالى جعل للتوى والطباع الوجودية في المخلوقات قابسرا

الاشعري في الكسب اضطرابا عظيما واختلعت عبارتهم فيه اختلافا كبيرا الى ان قال قلت الذي قاله الامام في النظامية افسرب الى الحق ما قاله الاشعري وابن الباقلاني ومن تابعهما كذا ذكره المحقق العلامة الكوراني في رسالته المجودة في المسألة واجمع بذكر بعض ما ذكره الامام في النظامية ونحن نذكر جميع كلامه المتعلق بهذه المسألة بلغة اذ هو كلام مفيد ليس فيه حشو عسير لم يسبق الى مثله فالوجه الله تعالى قد تقرر عند كل حاضر بعقله مرقق عن مراتب التقليد في قواعد التوحيد ان الرب سبحانه ونعالى مطالب عباده بأعمالهم ودائعهم اليها في حالهم ومثيهم وهما فيهم عليها وتبت بالنصوص الفاطمية انه افادهم على الزواج بما طالبهم به ومكنهم من النوصل الى انتقال الامر والانتكاف عن موافق الزجر ومن نظر في كليات الشرائع وما فيها من الاستحاثات والزواجر عن التواخس ما يسط ببعضها من العقوبات وما يجب عليه من تصديق المرسلين في الانبياء عما يتوجه على المردة من الحساب والعقاب وسوء المنتاب والمثاب وفول الله تعالى لهم نعمتكم وصيبتكم **باب** وقد اخرجت لكم الطول ومسحت لكم المهل وارسلت اليكم المرسل واخرجت الحجة لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل واحاط بذلك كله ثم استتراب في ان اجعل العباد رافعة على حسب افعالهم واختيارهم وافندارهم فهو

تؤثر فيها بأذن الله تعالى واختصاره أيضا العلامة الكوراني فقال إنها
يعلم العباد هو ما يجعله الله بهم وإن أعمالهم مخوفة لله لا يفتح في
كلية لا خافي لا الله لأن القدرة واحدة بالذات كما يقتضيه توحيد
الصفات متعددة بالنسب والاعتبارات بحسب الطواهر والنعينات
ولا تعارض بين لآلة المفيدة صدور لأفعال من العباد وبين كليات
الخالقة بأنها من خلق الله انتهى وقد سنفه إلى هذا التحليل الشيخ
صبي الدين بن أحمد بن محمد بن يوسف الفشاهي المدني وأشار إليه
المحقق التبرزاني أيضا فنوله اعلم أن ملخص كلام بعض المحققين أن
الفعل يصدر عن إعلاله بسبب حصول قدرته وإرادته لكن القدرة لا بد
أن تنتهي إلى أسباب تكون بقدرته دجعا للسل ولا شك أن عدد
الأسباب يجب الفعل وعدد بقدرتها يمنع بالذات ينظر إلى الأسباب
الأول ويعلم أنها ليست بقدرة العبد ولا إرادته يحكم بالحسرو وهو غير
صحيح مطلقا لأن الفعل لم يحصل بالأسباب كلها مقدورة للعبد ومراعاة
له فالحق أن لا جبر ولا تعريض ولكن أمر بين أمرين انتهى بإعطائه
واختار هذا المسلك أيضا العلامة المتقن الحافظ ابن تيمية ورجحه
وصوبه في كتابه منهاج أهل السنة ونص على أنه قول جمهور أهل السنة
وهذا كتاب منهاج المؤمنين فليمدد العلامة ابن القيم بأنه صرح على
اختياره في كتابه سبأ العليل حيث قال قد اضطررت إلى الصلح

فإن الفعل الواحد يستحيل حدوثه بفادربين إذا الواحد لا يتقسم
 فإن وقع بقدرة الله استغل بها وسقط اثر القدرة الكادئة وهذه مهواة
 لا يسلم من غوائلها لا مردد موقفي إذا لمرة بين ان يدعى الاستناد
 وبين ان يخرج نفسه عن ان يكون مطالبا بالشرائع وفيه ابطال
 دعوى المرسلين عليهم الصلاة والسلام وبين ان ينبت نفسه شريكا
 لله في ايجاد الفعل الواحد وهذه كلافسام بجعلتها باطلة ولا ينجس
 من هذا الملتظم ذكر اسم محض ولذنب مجرد من غير تحصيل معنى
 وذلك ان فاذلا لو قال العدد مكتسبا واثر قدرته لاكتساب والرب
 على مخترع خالق لما العدد مكتسب له قيل له بما اكتسبت وما
 معناه وادبرت الاقوال السابقة على هذا القائل فلا يجد هربا جفول
 قدرة العبد مخافة لله تعالى باذعان القائلين بالصانع والفعل المقدور
 بالقدرة الكادئة واقع بها فطعا ولكنهم يضاهون الى الله خلقا وتقديرا
 فإنه وقع بفعل الله وهي القدرة الكادئة وابست القدرة فعلا للعبد
 وانما هي صفة وهي ملك لله وخافى له فإذا كان موضع الفعل
 خلقا لله بالواقع مضاهي الى الله خلقا وتقديرا وقد ملك الله العبد
 اختيارا يصرف به القدرة الكادئة إذا اوقع بالقدرة مقيما الى الواقع
 الى خالق الله من حيث انه وقع بفعل الله ولم اعتدت البروفة الصالة
 الى هذا لم يكن بيننا وبينهم خلاص ولكنهم ادعوا استبدادا بالاختراع

مصاب في عقله أو مستنقز على تفليده مصمم على جهله يبيى المصير الى انه لا فائز لفدرة العبد في جفاء قطع طابات الشوائع والتكذيب بما جاء به المرسلون بان زعم من لم يوفق لمنهاج الرشاد انه لا اثر لفدرة العبد في مفدوره اصلا واذا طولب بمعايق طلب الله العبد لتحريرا وفرضا ذهب في الحساب طوللا وعرضا وقال له ان يفعل ما يشاء ولا يتعرض لاعتراض علقه المعترضون لا يسأل عما يفعل وهم يسألون فبيل له ليس لما حدث به حاصل كلمة حتى اريد بها باطل نعم يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ولكن يتنفس عن الكلف ونقص الصدق وقد فهمنا بطرقات المعقول من الشرع المتقول انه عزت فدوره طالب عباده بما اخبر انهم ممكنون من الوفاء به فلم يكلفهم الا على مبلغ الطافة والوسع في موارد الشرع ومن زعم انه لا اثر لفدرة اكادنة في مفدورها كما لا اثر للعلم في معاومه يوجه مطالبة العبد كوجه مطالبته بان يثبت في نفسه الوانا وادراكات وهذا خروج عن حد الاعتدال الى التزام الباطل والمحال وفيه ابطال الشرائع ورد ما جاء به النبيين عليهم الصلاة والسلام بان لزم المصير الى القول بان الفدرة اكادنة تؤثر في مفدورها واستحال بطلان القول بان العبد خالق  اتصاله بان فيه الخروج عما درج عليه سلب لامة والفتحام ووطات الضلال ولا سبل الى المصير الى وقوع فعل العبد بقدره اكادنة والفدرة الفديضة

الرأي القاسد مزاحما لربه في التدبير موقعا ما ارادا بفاعه شاء
 الرب تعالى او كره تعالى الله عن ذلك انتهى ما في النظامية وقد
 نقله العلامة السيد محمد البرزنجي في شرحه على تفسير البصائر
 المسمى بانهار السلسيل وذكر في تصويب رأي الامام كلاما مدينا
 الى ان قال قال المحقق الكوراني اطال الله بقاءه كلام امام الحرمين
 تصريح بان القدرة كادلة تؤثر في مقدورها وان فعل العبد تفديس
 لله مراد له عنده وان المعتزلة فائقون بانفراد العبد والله يشاء الله ما لا
 يكون من المأمور ويكون ما لا يشاء من المنهى وهذا فرق واضح
 مظهر لكون كلام امام الحرمين حاربا على السنة بخلاف قول المعتزلة
 جان قولهم مصادم لقوله تعالى (لا قوة الا بالله) ونص (وما تشاؤون الا
 ان يشاء الله) وقول الامام مواجى لذلك وان قدرة العبد عند
 المعتزلة تؤثر وفي ارادته وان لم يشاء الله وعند الامام تؤثر وفي
 ارادته اذا شاء الله ذلك والا فلا تأثير لها اصلا وهذا مواجى للكتاب
 والسنة واجماع السلف ومن انكر على الامام لم يميز بين قوله وقول
 المعتزلة وقد اجاد من قال

تنكب عن طريق الكبر واحد ذر * وفريق في مهوى الاعتزال
 وسر سطا طريقا مستقيما * كما سار امام ابو المعالي

وانفرادا بالكلف ولا ابتداع بصلوا واصلوا وليس تمييزنا عنهم بتفريع
 المذممين فانما لما اصعبها جعل العبد الى تقديره الا لا قلت احسن الله
 القدرة في العبد على اقتدار احاط بها علمه وهباً اسباب الفعل وسلب
 العبد العلم بالتفاصيل فإراد من العبد ان يفعل ما حركت فيه دواعي
 مستحسنة وخيرة وإرادة وعام ان لا يفعل شئ على قدر معلوم فوفعت
 بالقدرة التي اختونها للعبد على ما علم وإراد باختيارهم وايضا فهم
 بالقدرة ولا اقتدار خلق الله ابتداء بمقدورها مضاجها اليه تعالى مستنة
 ولما وقضاء وخلقاً وبعبارة من حيث انه نتيجة ما انهمد بخلفه وهو
 القدرة ولو لم يرد وفوق مقدورها لما اقدره عليه ولما جأ اسباب وفروع
 والعبد واعل مختار مطالب بامور ومنهي وجعله تقديره لله مراد خلق
 مطهي ونحن نضرب في ذلك مثلاً شرعياً ليسخرج اليه الناظر
 فنقول العبد لا يملك ان يتصرف في مال سيده ولو استبدد
 بالتصرف فيه لم ينفذ تصرفه فاذا اذن له في بيع ماله بجاءه نفذ
 والبيع في التحليل معزو لسيده من حيث انه سبب اذنه ولو لا اذنه
 لم ينفذ التصرف ولكن العبد يومر بالتصرف وينهي ويبيع على
 المحالفة ويعاقب بهذا والله الخفي الذي لا عطاء دونه ولا مرء فيه لمن
 وعده حق وعيه واما المعرفة الضالة فانهم اعتقدوا انفراد العبد بالخلف
 وانه اذا عصي جلد انهمد بعلمه والسوب كاره له فكان العبد على هذا

التي جعلها الله فيهم وبتمكين الله تعالى ايادهم منها ولو لم يكن ذلك
 التمكن لما قدروا على شيء قال تعالى في اعظم مآثر الدنيا (انا
 مكنا له في الارض) والقول بان معناه انها عند افتقارها بالقدرة يسمى
 كسبا لا بفعله فلاب من له ادنى فهم والله خالفها اي بقدرة العباد
 لان قدرتهم التي هي صفتهم ليست فعلا لهم وانما هي ملكة لله
 وخلق له فاذا كان ما وقع به العمل خلفا لله كان الواقع به مضابا
 اليه تعالى خلفا كما تقدم في قول امام الكرمين وليس مراده بكونه
 تعالى خلفا لها انه اجرت عليهم هذه الامور بقدرة لازلية ويسئل
 عليه قوله رضي الله عنه خلق الخلق سلما من الكبر ولايمان ثم
 خاطبهم وامرهم ونهاهم اي بعد ما خلق فيهم القدرة التي تمكنوا بها
 من كل منهما فكبر بعد ذلك من كبر بفعله وانكاره وجحدته بخذ لان
 الله اياه وامر من آمن بفعله وافتراره وتصديقه بنوريق الله اياه ونصرت
 بايمان المؤمن بفعله الذي تمكن منه بقدرة اعطاه الله اياها وكذلك
 كبر الكابر على حسب ارادة الله بقدرة الكاذبة لا ان الاول انما
 فاز بما فاز بعون الله تعالى والثاني وقع فيما رفع بخذ لان الله وعدم
 نصرته وقد اجاد المحقق ابن الهمام ما يشهد له كما اسلفناه ونص
 عليه الكاظم السبوطي في مواضع من تفسيره المشتهر بالجلالين فقال
 في قوله تعالى (وما كان لنا ان نعود فيها الا ان يشاء الله ربنا) اي

انتهى كلام الكوراني وفيل

إذا ما كنت ذا فهم وبحث * مع العلماء وحليتك الكلام
بحر في الكسب سرامي العالي * إلى نحو نحي هذا لا أمام
بغلة السكينة لا تبالى * ليس عليك في هذا ملام
وأبده وحفشه ولا * فتكسب لا يظنك الزحام
هناك النصح من شيخ كبير * خير بالمسالك يا غلام

وقال الامام ابو محمد البطايوسي في كتابه الموسوم بالانصاف لامة
مجتمعة على قولهم لاحول ولا قوة الا بالله وفي هذا اثبات حول
وقوة العبد لايمان لا بمعونة الله اياه ثم اذا انتورت حال العبد من جلة
الاصابة الى الاستطاعة المحلوفة والامر والمنهي الوافين عليه وجنده في
صورة المبروض اليه ثم قال لا فاعل هي الكيفية لا الله وان كل فاعل غيره
انما يفعل بمعونة من عنده ولو وكل الى نفسه لم يكن منه فعل البتة
انتهى بهذه اقوال المحققين من اصحاب المذاهب الاربعة وهو
الوسط العدل ومن الله العون والحمد البصل اه كلام السيد في الانصار
وهذا هو منطق كلام الامام الاعظم ابي حنيفة في الجفة لا كبر
قال رضي الله عنه وجب افعال العباد من الحركة والسكون كسبهم
على الكيفية أي حصلوها وارفعوها بفدرفهم التي خالفها لهم وبارادتهم

من غير استقلال هو احد اقوال امام الكومين ولا فقد ذكر في اكسر
 الكتب الكلامية كالموافيق والمفاصد ان مذهبه منعب الحكماء ان
 المؤثر قدرة العبد فقط من غير استقلال بالاجاب ولا اضطرار على
 خلاف ما ذهب اليه المعتزلة من ان المؤثر قدرة العبد بالاستقلال
 واختيار وقال في شرح المفاصد هذا القول من الامام وان اشتهر
 في الكتب الكلامية الا انه خلاف ما صرح به في الارشاد وغيره
 حيث قال ان الخالق هو الله لا خالق سواه وان الحوادث كلها
 حادثه بقدرة تعالى من غير فرق بين ما يتعلق بقدرة العباد وما لا
 يتعلق بظاهر هذه الاقوال الثلاثة انها متنافية لان حاصل القول
 المشهور ان القدرة احادته مؤثرة بالاجاب من غير استقلال وحاصل
 ما في النظامية انها مؤثر بالاختيار من غير استقلال وحاصل ما في
 الارشاد ان الخالق هو الله وان الحوادث تحدث بقدرة تعالى
 وقد نص في شرح المفاصد على تحقق المخالفة بين ما في الارشاد
 ان الخالق هو الله وان الحوادث تحدث بقدرة تعالى وقد نص في
 شرح المفاصد على تحقق المخالفة بين ما في الارشاد وبين
 ما هو المشهور وأشار الشيخ الى تحقق المناقضات بين ما في الارشاد
 وبين ما في النظامية الى قوله ان ما في النظامية قوله لاخير حيث
 قال واكتفى ما ذكره الامام في النظامية الذي فيها بعد الارشاد

ذلك فيخذ لذا وقال في قوله (سأمر من أياي الذين يتكبرون
في الأرض بغیر الحق) بأن اخذ لهم فلا يتكبرون فيها وقال البيضاوي
في قوله تعالى (فريقا هدى ، بأن وفهم للأيمان (وفريقا حق عليهم
الضلالة) أي وخذل فريقا وكتب المحققين من علماء أهل السنة
مشحونة بهذا وما يتعجب منه أن الشيخ طيا الفاري في حاشيته
المسماة بالكماليين على الجلالين انكر على الفاضل البيضاوي في
تفسيره الضلالة بالكذبان فقال هو اعتزال تبع فيه الزمخشري
المدني الذي نسبته قد خفي على مثل البيضاوي اه مع أن
الامام نص عليه بقوله واعتلاله خذ لانه والشيخ على الفاري قد
اطلع على كلام الامام وشرحه وكتابه نسي او اطلع على كلام
الامام بعد قاله في الكمالين والله اعلم ثم قال الامام والله بهدي
من يشاء فضلا منه ويقبل من يشاء عدلا منه واعتلاله خذ لانه
وتفسير الكذبان أن لا يرفق العبد لما برضاه عنه وهو عدل منه
وهي أي أفعال العباد كلها بمشئته وعلمه وقضائه وقدره والطامان
كلها بأمر الله ومحبه ورضاه وعلمه وقضائه وقدره وأما المعاصي فهي
كلها واقعة بعلمه وقضائه وقدره ومشيئته لا بمحبته ولا برضاه انتهى
كلام الامام الاعظم أبي حنيفة وهو عند من رزق اليهم السليم اجنال
ما فصله ائم الحرمين ثم اعلم ان هذا القول وهو ان قدرة العبد مؤخر

في ايجادها وان كان بينهما جرف من جهة ان الاولى احدها الله تعالى بتوسط قدرة اوجدوا في العبد وان الثانية احدها من غير توسطها ان قيل قد اوضح بما ذكر ان الفعل وضع بالقدرة احدثه التي للعبد والعبد وجه تلك القدرة الى مقدورها حسب اختياره واداته وهذا هو كسب العبد وهو الموجب للثواب او العقاب لكن قد تبين ايضا ان تلك القدرة انما خالفها الله تعالى في العبد ولا يمكن ان يوقع العبد بها الاشياء اراده الله وقدره وعلمه وفضاه والامر النقي لم يرد الله عز وجل بتعذر وقوعه بها فتكليفه بما ليس مرادا لله الا ان يكون تكليفا بما ليس في وسعه وتعييده على عدم اياديه الا ان يكون ظلما يجاب عن هذه بوجوه الوجه الاول انما قد اثبتنا فيما تقدم ان تقدم العلم والفضاء والارادة لا يوجب الاضطراب مع وجود هذه الاشياء كان له نوع من الاختيار والاعتبار انما يتصور بعد تمكنه من الطرفين وكونهما في وسعه فلم يكن لتكليفه بما ليس في وسعه وان الظالم هو الصريح في ملكه الغير فلا يتصور بالنسبة اليه تعالى وهذا الجواب عن لزوم الظلم هو المنقول عن الاشعري وامام الحرمين كما استشهدنا سابقا الوجه الثاني ان الله تعالى لم يبرز للعبد ما فضاه وقدره وايبرز له الامر ممكنا من فعله وتركه واعطاه قوة يبري بها نفسه متمكنا من كل منهما وامره ان ياتي باحدهما ومنكف عن الآخر اذا خالفه العبد

ويمكن التوفيق بينهما بجعل القدرة المذكورة في مقابلته المشهورة
 عبارة عن القدرة المستجمعة لشرائط التأثير فإن مفدورها لا يتخلف
 عنها ولا يمكن تعلفها بالصددين وجعل القدرة المذكورة في النظامية
 عبارة عن القوة العقلية التي يمكن تعلفها بالصددين ويتخللف مفدورها
 عنها ولا لزوم اجتماع الصدين وبهذا يجمع بين ما وقع في قواعد
 العقائد ان مذهب الحكماء ان الله تعالى يوجب للعبد القدرة
 والارادة وهما يوجبان وجود المذنب وبين ما في الشرح الجديد
 لتجريد ان مذهب الحكماء انها وقعت بقدرة العباد بلا ايجاب بدل
 باختيار فعلى هذا لا منازعة بين المشهور وبين ما في النظامية وكذا
 لا منازعة بينه وبين ما في الاريد لا بان كون الفعل بقدرة حادثة من
 غير استقلال لا يناهى ان الخالق هو الله وكذا لا يناهى ان الكوادر
 كلها حادثة بقدرة تعالى اما الاول فلان خلق الشيء هو الاستقلال
 بايجاده والعبد لا يستقل بايجاده شيء . بل نفس العبد وقدرته
 وارادته كلها لله خلقا وملكا واما الثاني فلان القدرة الحادثة
 للوثة في الفعل انما وجدت بقدرة تعالى وهي ملك له وخالق
 اراد وقوع الفعل بها على مشيئة وارادته وان كانت صفة للعبد فلا
 حرج بين ما يتعلق بقدرة العبد كحركة البطش وبين ما لا يتعلق
 بها كحركة الاربعاء في ان كلا منهما حادث بقدرة تعالى وهو المستقل

صغل قلبه وإن عاد زيد فيها حتى يعلم قلبه وهو الرآن الذي ذكره الله تعالى (كلا بل رآن على قلوبهم ما كانوا يكسبون) وقال هذا حديث حسن صحيح يفعل الحسن له اثر محمود وكذلك فعل السبغة كما ان للادوية المائعة تأثيرا والصاراة تأثيرا والبول بل قضاء البعل وتكيس الباعسل منه ثم عفاه به طام كالثول بأن خلق السم ثم حصول الموت به ظلم وذلك ان الله تعالى في ذرة من ذرات مصنوعات حكماء ومصالح فخلق تعالى بمنطقى حكمته الاشياء الناجعة والمضرة والحسنة والسيئة وخلق ايضا بفعله ما يدفع اثر المضرة بالمرة او بفعله كالترياق لرد اثر السم والتوبة والحسنة لاذهاب السيئات ثم انه بفعله ورحمته العامة بين العساة ما يضرهم وحذرهم من ان يتناولوه وفروجه وأنه ان وقع منهم تناول المضر يعاكجه بما يزيل قائله جزوب العقاب على البعل الصادر من العبد المنطقى عليه بحكمة له تعالى يحسن لاجلها بالنسبة الى العبد عدل اد هو ثمرة بشجرة عوسها ونحيف ذلك كما في المهاج ان جهة الكاف والتفديرو غير جهته الامر والشرع بان مراده تعالى من الشرع بيان ما ينبغ العباد وما يضرهم بمنزلة الطبيب للمريض فينب على السنة الرسل ما يوجب السعادة وامر به وانهر بما يضر الشفاوة ونهى عنه وذكر مصبر السعداء وما فيه ترشيا ومرجع الاشياء وما فيه ترجيا لئلا يكون للناس

وصاه وارنكب مانهاء لسوبل نفسه وهواه لا لانة ميا قدره عليه
مولاه بعذاب عليه لا يكون ظلماً (وما ظلمهم الله ولكن كانوا انفسهم
بظلمون) والفرق بين تعذيب الباعل المختار وبين تعذيب غيره
مستقر في بنائه العقول الوجود الثالث ان في المخاوفات فسوى
وطائع وفي الاجمال الفتناء لما يتدرب عليها من الثواب والعقاب
بالافعال الاختيارية تكسب نفس الانسان صفات مهيوجة وعصاة
مذمومة بخلاف لونه وطوله وعرضه فانها لا توجب ذلك بالعالم
النافع والعمل الصالح يورث الثلب اوصافاً حميدة كما يروى عن
ابن عباس رضي الله عنهما انه قال ان للحسنة ثورا في القالب
وصياء في الوجد وسعة في الرزق وقوة في البدن ومحبة في
قلوب الخلق وان للسيئة لسوادا في الوجد وظلمة في القالب ووهنا
في البدن ونقصا في الرزق ونقصا في قلوب الخلق اوردته في
منهاج اهل السنة واخرج الترميذي عن ابن مسعود قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم راسوا سمع منا شيئا يبلغه كما سمعه جبرئيل
بلغ اذعي من سامع على ان يصكون اخبارا عما يوجبهم سماع
الحديث وحفظه وبلغه روى الترميذي ايضا عن امي هروبة رضي
الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ان العبد اذا اخطأ
خطيئة نكثت في قلبه نكاسة سوداء فاذا دونه نزع واستغفر وغاب

الفصل الرابع

ومن المعلوم ان كل فعل صادر عن العبد انما يصدر بقوة ولا قوة الا بالله فلا فعل اذا الا بالله وكلما ثبت ان لا قوة الا بالله ثبت انه لا قوة الا لله حقيقة فلا فعل اذا حقيقة الا لله وللعبد بالله كما يدل عليه قوله تعالى (والله خلقكم وما تعاونون) وقوله صلى الله عليه وسلم « ان الله صانع كل صانع وصنعته » بالله سبحانه خلق العمال واعمالهم وكلما كان كذلك كان كون الاعمال الاختيارية للعباد محكومة لله بواسطة مظاهرهم كونها مكسوبة لهم بالله لكن بنسبتين مختلفتين فان الله خالقهم وخالق اعمالهم مع غناء عنهم واحاطة علمه بتفاصيل تلك الاعمال ومبادئها وهم كاسيون لاعمالهم بالله مع فقرهم الذاتي وعدم استقلالهم وعدم علمهم بتفاصيل شيء منها الا ما شاء الله منها وقد دلت شواهد الشرح على تخلص الاعتبارين اي ان الله يفعل بالاسباب اي توسط مظاهر العباد كما يفعل عندنا وكما يفعل بالاسباب اصلا اما ما يدل على ان الله يفعل بالاشياء مع غناء بقوله تعالى « وانظروهم يعذبهم الله بأيديكم » مع قوله « الم توالى الاذن حرجوا من ديارهم وهم الوم حذر الموت فقال لهم الله موتوا ثم احياهم » والذي يثبت الالوم بكلمة كبرى يحتاج الى مقابلة المخاطبين

على الله حجة اخراج البخاري عن المغيرة بن شعبه عن النبي صلى
الله عليه وسلم (لا احد احب اليه العذر من الله ومن اجل ذلك
بعث المبشرين والمذنبين واما من جهة الكلبي والتفديسر بمسرانه
تعالى منها جعل ما يريد متبعة متعلقة بعموم خلقه وان كان في ضمن
ذلك مصرة لبعض فكما انه تعالى ينزل المطر لما فيه من الرحمة العامة
والنعمة العامة وان كان ضررا لبعضهم بسقوط منوال وانقطاع من سجد
وتعطيل معتقده وكذلك ارسل نبيه صلى الله عليه وسلم رجلا للعالمين
وسفيرا للمذنبين وان كان في ضمن ذلك سقوط رئاسة مثل
ابى جهل وابى سلول وكعب بن الاشرف وتألمهم بذلك وكذلك
له تعالى في حافى مثل ابليس وقرون وابى جهل حكم وبخلق
امثالهم مدخل في حق مجموع العالم وان كان منهم في نفسه فيحيا
مطرودا ولعننا مردودا الا ترى ان الكنيى المعتد للبول والغاسط وان
كان محلا مستندرا نجسا الا ان حسن مجموع الدار لا يتم الا به
والدار بدونه ناقصة فيجته وهذه الحكمة الكافية في الحوادث ليس
على الناس معرفتها وانما يجب عليهم التسليم للقادر الحكيم الرؤوف
الرحيم الذى هو ارحم بعباده من الدالذ بولده

بهذا الذى ظهر وقبين والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم

الصلوة والنسبح والتكبير وغيرها * يادادود ان ذلك لم يكن الا بئى
ولو لا عوبى ما فويت عليه الخ احدثت * فبعد الاستثناء ان مدار
فاسكت الاعمال الصادرة منه انما كانت بالله وصنورها منه فرع والتبر
قدرته باذن الله وعونه وتمكينه وافادته لان الاعمال اثار القدرة ولا اثر
بلا تأثير كما هو واضح ومنها قوله صلى الله عليه وسلم * اللهم انك
سألت من انفسنا ما لا نملكه الا بك فاعطنا منها ما برحمتك عنا *
وبعد الاستثناء ان العبد يملك ما سئل منه من التكاليف بالله ولا
يكون ذلك الا بتأثير قدرته فيها باذن الله ومنها قول ابى بصير
الصدوق رضي الله عنه بعد ان استخلف * لقد توليت امرا عظيما
مالى به من طاعة ولا يد الا بتأثيره * ومنها قول علي بن ابي طالب
رضي الله عنه بالاستطاعة * قل املكها بالله الذي ان شاء ماكنها *
وقال الكاظم بن حجر في فتح الباري في حديث الاستخارة عند
قوله واستفدركت ابي اطلب منك ان تجعل لي على ذلك قدرة
ثم قال في قوله بانك تفدر ولا افدر وتعلم ولا اعلم ما قصد اشارة
الى ان العلم والقدرة لله وحده وليس للعبد الا ما قدرة الله له انه وهو
كالوحيد الصريح للصفات وهو الاصل في هذا الباب وهو كفصول
الغزالي في كتاب الشكر من الاحياء * ولا فادر الا الملك الجبار *
مع قوله في جواهر القرآن في باب المحبة لا فدر ولا قدرة ولا عام

لأنه ذنب الكفار بأنه إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون ولكن
الحكمة الربانية اقتضت ذلك فأبرز الأمر بمشاكلها بجوده ورجته مع
تحقق غذاء ونحو قوله تعالى « ولو لا دفاع الله الفاس بعضهم ببعض
الأيذ » ودفاع الله الفاس بعضهم ببعض هو عين دفاع الله بعضهم ببعض
إلا أنهم يدافعون بالله مع الفجر إليه تعالى إذ لا قوة لهم إلا به والله
يدافع بهم مع غذاء عنهم ومثله قوله صلى الله عليه وسلم « أما الماحي
الذي يمحو الله نبي الكفر » وقوله أيضا عليه الصلاة والسلام « لأن
يهدي الله بك رجلا خير لك من أن تكون الكافر التعم » وقولهم أن
الله يفعل عند الأشياء لا بها أن أراد به أن الله جرت عادته بإيجاد
الأشياء بها حكمه كإن قولا صحيحا وإن أراد به أنه لا يصح أن يفعل
الكفر سبحانه إلا بتوسط الأسباب أصلا ولا بمقتضى الحكمه مع غذاء عنها
فهو قول لا دليل عليه وقولهم يلزم على هذا حقد الاستكمال
بالغير شيء فتكلمت بأن الإيجاد بالأسباب إنما يستلزم الإيقار
المنتهي للمعنى المستلزم الاستكمال إذا توفيت الفعل على تلك
الأسباب حقيقة لا عادة لكنها عادية فلا إيقار ولا استكمال بالغير وأما
ما يدل على الاعتبار الثاني وهو أن العباد يفعلون بالله ما شاء الله أن
يفعلوه ونحو قوله تعالى في الحديث القدسي الصحيح لناورد عليه
السلام بعد ذكره صلى الله عليه وسلم أعمال عبادة آل داود من

ظهر امر وسط بين تفسير الجبر وعلق الاستقلال والله يهدي من يشاء
الى صراط مستقيم اهـ

الفصل الخامس

ولا يخفى ان مسألة الكسب لم تحل من عموم بدل هي من
معتلات المسائل التي حارت فيها افكار المتقدمين وقضارى امرهم
فيها اعتقاد افراد الرب سبحانه وتعالى بالخلف والتقدير واعتقاد ان
العبد في افعاله الاختيارية كسابه صرح نسبة الافعال اليه وثبت
التكليف وعليه يتروى الثواب والعقاب وهذا معتد جميع اهل السنة
وهو الحق الذي لا محيد عنه نعم انهم ان يرحسوا في تحقيق
معنى الكسب اختلفت اراؤهم ما بين ماثل الى ما يفرق من
الجبر وماثل الى ما يفرق من القدر والحالة ان اهل السنة لا يقولون
بواحد منهما ويؤيد هذا ما قاله الامام سعد الدين التبراني في
شرح العقائد النسبية بعد ذكره كلاما في معنى الكسب ما نصه
هذا القدر من المعنى ضروري ان لم نقدر على ازيد من ذلك في
تلخيص العادة الموصلة عن تحقيق كون فعل العبد بخلق الله
تعالى وابعاده مع ما للعبد فيه من القدرة والاختيار فالتسوية ان
بحول اهل العلم عجزوا عن تحقيق معناه مع تضاهيه على نفي

الا للواحد الحق وإنما لغيره الفدر الذي أعطاه له وقال أيضاً في كتاب الشوق من الاحياء * فليس للعبد فدره الا بتمكين مولاه وهذا القول من الامام رضي الله عنه ومن وافقه هو التحفيظ الذي ليس فوقه الا عين النفس وطيد مدار التكليف وبه يزول اشكالات هذه المسألة لمن انادى الله بهما سالماً من الشبهات ويؤيده ان شواهد الشرع المعصوم اذا قامت على ان الفعل الاختياري الصادر من العبد واحد بالذات ذو نسبتين مختلفتين فقد ظهرت بان الفدره واحدة بالذات متعددة بالنسب والاعتبارات لما حصل لها التعدد هي المظاهر بالذات الكثرية المتفاوتة حسب تفاوت المظاهر من غير لزوم شيء من الشبهات المنوطة كالنبيص والكلول والانتحار وفيام القديم بالكاذب او ما يشاكلها كما علم من ان الحق سبحانه له الاطلاق الحقيقي ومن هنا يعلم ان الكسب بالمعنى الصدري هو الحصول مطلقاً وبمعنى الحاصل بالمصدر هو المكسوب المحصل هذا معناه لغةً واما في الشرع بالمعنى الصدري لتحصيل خاص وهو تحصيل العبد بقدرته الموقرة بان الله ما تعاقب به مستند التابعه هي التعلق لمسيئة الله بفرد الغائبو نميز من اكبر وبفرد الاذن وتسمية المسيئة نميز عن الابداع بالاستقلال الذي هو قول اهل الاعتزال الغائبين بان الله يشاء ما لا يفعلونه ويفعلون ما لا يشاء الله وبهذا

مشروعا وقد قال « خاطبوا الناس بما يفهمون » فكذلك نفول في
الكسب هو صحة من صفات العبد بحس كل احد بوجودها فيه
وتبوتها في محله فيها بفتح التعريف بين الاعمال الاختيارية والضرورة
ولكنه لا يدري حقيقتها ولا يحقق كل التحقيق نسبة افعاله اليها مع
اعتقاد انفراد المولى تعالى بحاق العبد وحلق افعاله من غير اشتراك
لمعين واعتقاد ان لكسب العبد دخلا في وجود افعاله على وجه لا
يراحم فيه القدرة الالهية ولا يعجزها ولكن نحن عاجزون عن ادراك
ذلك ولكن من اصاب الله علما ونورا باذراك ذلك كما يدرك
العارفون بالله الراسطون خزانة اشياء كثيرة من علم الغيب
والشهادة مع عجز كثير عن ادراك شيء منها جلا ينبغي الاسراع
الى الانتكار عليه لكونه لم يدع محالا فالاول التسليم لاسيما ان كان
من ائمة الهدى وكبراء العلماء كمام اكرمين بل لابد من النظر بعين
الانصاف وسداد الرأي في كلامه وسيره بمحك الكتاب والسنة
فان كان كلامه موافقا للجبر او القدر ودوان لم يوافق جرة منهما الا
انه على خلاف ما كنا نعتقد ولا ينبغي ان نحكم بطلانه لاجل
مخالفته لكلام الغير من الائمة لان الخفي في المسألة ليس منحصرا
في شيء بعينه يدركه كل احد فيحمل ان هذا القائل قد اطلع على
الخفي الذي لم يطلع غيره واما الاعتراض ممن لم يدرك الكثيفة

الكبر والاستقلال فإذا لا ينبغي المبادرة الى التشبه على من احدث
 قولاً في المسألة بفهم ما اياه الله ايداً وانتصر بقول من الاقوال المفضلة
 لاهل السنة بدلائل بينة واضحة ما دام لم يفتض بصحة احد القولين
 المتبقي فيهما على البطالين وهما الكبر والاستقلال لان ذلك هو العبار
 الصادق بما دام لم يعتقد احدهما فهي الطريق الصواب ومسألة
 الكسب ليست من المسائل التي يستحيل ادراك كنهها فلا تضلل
 اذا من ادعى ادراك كنهها ولكن لعموضها لم تكلف بمعرفة حقيقتها
 وانما المكلف به اعتقاد ان للعد كسباً به يطر التكليف بوجوده
 مع استكمال الشرائط وينبغي بانتهائه لان من لم يعتقد ذلك
 لا شك من وقوعه في احد امرين محالين لجواز الكور على المولى
 او تعجزه تعالى الله عن ذلك ولا غرابة في اعتقاد نسوت على
 وجوده ولا تعلم حقيقته كالروح فانا نعتقد وجودها ونعلمه مع صحزنا
 عن ادراك حقيقتها وليس ادراك حقيقتها محالاً ولكنه لصعوبته
 امسك الشرع عن بيان حقيقته لعجز عقول كثير من ادراكها فقال
 تعالى * وبسالونك عن الروح فقال الروح من امر ربي * لكن
 اكثر العلماء كالغزالي وغيره على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم
 يخرج من الدنيا حتى اطلع على حقيقتها بل له صلى الله عليه وسلم
 التصور التام في عالم الارواح وانما امر بالامساك بامسك لكونه

الفصل السادس

يذكر لمهرة علماء الاسلام وجهادذة الفلاسفة ان التقسيم العنلى جاء
بحصر اوجه التأثير فى الفاعل المختار والطبيعة والعلة وذلك ان المؤثر
اما ان يمكنه التركب اولا يمكنه الاول الفاعل المختار والثانى اما ان
يتوقف تأثيره على وجود شرط وانها مانع اولا يتوقف الاول الطبيعة
والثانى العلة يفرج اذا من التقسيم ان الطبيعة مؤثر لا يمكنه التركب
موقوف تأثيره على وجود شرط وانها مانع هذا ما يقصده الحكماء
من اعطى الطبيعة وهو المرجح لكل معنى علقوا عليه ذلك اللبظ كالصورة
النوعية للسانط وكالتفيس الناطقة من حيث قد يموها للبس على وجه
التحصيل والهيئة الحاصلة من التركيب وهام حوا فان اشكل واحد من
هذه المعانى فاقبوا خلاصا عند اولئك وقد عول ارباب العنازة اكثهم
على ان فسروا التأثير على الفاعل المختار حيث اعلنوا بكبر ان من
نسب التأثير لغيره

ذكر بعض شراح الارشاد عند ما تعرض لبيان اصناف الشريك
ان عادة الله سبحانه حوت باضافة بعض الاشياء الى بعض كالاخرافى
للنار والاروا- لما وهكذا فقل بعض من لا معرفة له ان ذهبك
المصالحين صدرا بطريق التفسير عن ذبذبات العنصرين وثقلت علالته

فهو مما لا يلتصق اليه اذا الحكم على الشيء . خرج بصورة وقد ابتلى قوم بالاعتراض بدون فهم شيء . فاذا طولوا بالتحقيق ما رتبوا به على أهل الفصل عجزوا فاذا قيل لهم ايضا ما هو الغالب الذي نسبته هذا العالم بالقدرة الخادعة وما معنى الغالب الذي تعينه مع تسميتكم لها . فمرة لم يجيبوا بما يدرك ولا تكلموا بما يفهم مع ان الشيخ الامام مصرح بعدم تسميته قدرة العبد الا على سبيل المجاز لكونه لا يعقل من وصي القدرة الا الغالب بان سمينا حيثما وصي العبد بالقدرة التي جعلها الله له قدرة مجازا فليس ايضا النسبة التي جعلها الله له في وجود الفعل قائلين مجازا وان قلنا لا قائلين له معنى حقيقة بلثل لا قدرة له حقيقة وانما هي قدرة واحدة قديمة الهية ذات نسبتين نسبه وجودها وقيامها بذات المولى فنسب اليها الاجمال حقيقة على وجه الخلق والاختراع ونسبه ظهورها في محل العبد كما به الشان اذ قدرة العبد من قدرة سيده وحوله بحواء وقوته بطوته فنسب اليها الاجمال بهذا المعنى على وجه الكسب ونسب الى ذلك الكسب قائلين على وجه تناسبه مجازا . حيث ان هذا المذهب وهذا البيان الذي بين به الكسب لا غلوه ولا ينسب من الكبر وببعد من القدر والله اعلم بالصواب

خاتمة

لا ريب في أن حالتي العالم هو الله تعالى وادد القائل المختار
ولا عبوة بمن بحالب وبعاد وباس افعال الله تعالى بافعال العباد
خطأين بان السيد اذا امر عبده بشئ وحسن له خلاجه حتى فعل
الكل في عفاة عليه ربما بعد ظلمة اذا لم يكن له حكمة فيه وانما اراد
تعذيب العبد بهذه الحيلة وليس له التصرف في العبد كيف يشاء
ولله تعالى في كل جزء من اجزاء العالم حكم باهرة واختلق خلقه والعبد
عبده بله ان يفعل ما يشاء وكذا فيلس عبادة تعالى على صفات
المخلوقات خلالة محضة الا ترى ان المعتزلة لما طنوا ان الرؤية لا
تصور الا بان يكون المرئي جسما متشكلا متناوفا حكموا باستحالة
رؤية تعالى يوم القيامة مع ان كلام المعصوم الا لهي الرحمن
الرباني الذي قال تعالى فيه (وانزلنا اليك الذكر لنبين للناس
ما نزل اليهم) ناطق بالبيان وكان الواجب عليهم ان يحكموه على
الله عليه وسلم فيما اشكل عليهم من الآيات المحتملة في زعمهم كما

جاذبة غرق فيها البلاهة. وقد لهم عليها كثير من عوام المساميين قال
 ثم اتهم في ذلك الظن على اختلاف منهم من يرى ذلك التأثير
 لطبيعة ذلك العنصر ومنهم من يراه لقوة اودعها الله فيه والايل مجمع
 على كبره والثاني في كبره خلاف اما من اعتقد انه سبحانه ربط بعض
 ابعاده ببعض عن اختيار منه لذلك وادخر هذه العادة متى شاء
 فهو المزمع السالم ان شاء الله ومنى نوره العبد ربه عن الشريك كان
 عبدا كاملا ومن يفرغ عن الطريق يسوي يتالم بسبب زينة الم
 العذاب اللهم اذقنا حلاوة العيش واسلك بنا سوا الطريق والله
 اعلم اه

وهو السميع البصير وبالكلمة فاتما الواجب علينا الاتساع لطريقة
المعصوم الطاع والتمسك بقوله الفصل اللهم قبتنا الله على شريعته وحققنا
بحقيقته وسلام على المرسلين واخذ لله رب العالمين وهذا اخر ما
اردنا جعه وابراذه واحمد الله اولا واخرا واله لاله والسلام على الناطقي
وامام اهل الصفا واعده وانباعه وكل من صفا ورفع الفواع من قبض
هذه العجالة وفي فاتح اول الربيعين عام ١٢٢٢ من الهجرة النبوية
على صاحبها افضل الصلاة واكمل التحية



قال تعالى (ولا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم)
 وهم انما قدموا ما راءهم في امورهم ونبدوا كتاب الله وراه ظهورهم
 واخرجوا النصوص الطاهرة الناطقة عن مفصلها وصحروها الى شهادات
 النجس وهواها وهكذا ديدان اهل الغفل اذا استصعبوا كلاما ترقى
 عن مدارك عقولهم بان لم يحجزهم عن الطعن فيه اعتقاد العصاة او
 اكتبط في فائد مضوءة مطلقا ورموا فائد بالفسق او الكفر وان حجروهم
 عن ذلك الاعتقاد بادروا الى كلامه بالتحريش ومن انفسع ما
 يخرجون به كلام المخارع صلى الله عليه وسلم عن حقيقته مراعاة اراءه
 بلاعتهم وحكمائهم ومسانتهم وادباتهم يحبط رائتهم عندهم اعم من
 احراء كلام نبيهم صلى الله عليه وسلم على حقيقته فيما يتحشون عما
 يتلاعبون به من ابداء الفاويلات البعيدة التي يمجها سمع من لاصم
 له قلبوا اكتفى تغليا مشغوما وجعلوا الامام ما مدوموا جليتهم عزلوا ورجعوا
 الى سنة نبيهم فانه صلى الله عليه وسلم يجب الرجوع اليه في جميع
 المشكلات وانظر الى السلب الصالح كيف حرروا على انفسهم تاويل
 ما ورد به الكتاب والسنة مما يتعلق بهادته تعالى وصفاته العليها
 كالاسنوا على العرش والعرش الى السماء الدنيا والانيان في صلح
 من العمام فقالوا يجب الايمان بها على حقيقتها بالوجه الذي اراده
 فادلهما الكبريم مع تنزيله تعالى عما يوجب التشبيه ليس كمثله شيء .